الأنباء
السبت 23 يونيو 2012

مونتي يحذّر من إخفاق محادثات الأزمة بين الأربعة الكبار لمنطقة اليورو

الموافقة على تطبيق بعض الدول الأوروبية ضريبة المعاملات المالية بصورة منفردة

عواصم ـ وكالات: أعلنت الرئاسة الدنماركية للاتحاد الأوروبي امس أنه يمكن لعدد من دول الاتحاد منها ألمانيا وفرنسا والنمسا تطبيق ضريبة المعاملات المالية رغم عدم وجود موافقة بالإجماع على هذه الضريبة من جانب كل دول الاتحاد الأوروبي.

وقالت وزيرة الاقتصاد الدنماركية مارجريت فيستيجر التي تتولى بلادها الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي «يمكننا ملاحظة أن ضريبة المعاملات المالية لا تحتاج إلى دعم بالإجماع من الدول الأعضاء» في الاتحاد الأوروبي وذلك بعد جلسة المحادثات التي عقدها وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ امس.

وأضافت الوزيرة أنه رغم الجمود بشأن فكرة ضريبة المعاملات المالية على مستوى الاتحاد الأوروبي فإن هناك عددا كبيرا من الدول الأعضاء يريد المضي قدما في تطبيق ما يعرف باسم ضريبة توبين نسبة إلى عالم الاقتصاد الأميركي جيمس توبين الذي كان أول من اقترح فرض ضريبة على المعاملات المالية في سبعينيات القرن العشرين.

وقالت الوزيرة الدنماركية إنه يمكن للدول الراغبة في تطبيق الضريبة المضي قدما في وضع وزراء مالية الاتحاد الأوروبي لخطة امس لخوض معركة بشأن الآلية المعروفة باسم «التعاون المحسن» التي تتيح لعدد من دول الاتحاد الأوروبي اتخاذ خطوات جماعية معا دون الحاجة إلى قرار جماعي من الاتحاد الأوروبي.

وخلال محادثات وزراء مالية الاتحاد الأوروبي أعلنت ألمانيا والنمسا وبلجيكا وفرنسا والبرتغال وسلوڤينيا واسبانيا واليونان وفنلندا ورومانيا اعتزامها تطبيق الضريبة الجديدة في حين امتنعت إيطاليا ودول أخرى عن التصويت.

من جانب آخر، حذر رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي امس من أنه إذا فشل قادة أكبر أربعة اقتصادات في منطقة اليورو في بلورة خطط لحل الأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو، فسيكون الوضع السياسي والاقتصادي لأوروبا في خطر.

ومن المقرر أن يستضيف مونتي المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند ورئيس الوزراء الإسباني ماريانو راخوي لإجراء محادثات.

وفي مقابلة مع كبرى ست صحف أوروبية، شدد رئيس الوزراء الإيطالي على أن نتائج الاجتماع يمكن أن تحدد نجاح أو فشل قمة زعماء الاتحاد الأوروبي المقررة يومي 28 و29 الجاري في بروكسل والتي ستركز على الأزمة الاقتصادية.

وقال مونتي إنه إذا فشل القادة الأوروبيون في العمل على خطط للتصدي لخطر العدوى الذي بدأ في اليونان وينتشر إلى إسبانيا وإيطاليا، «فستكون هناك هجمات متوقعة بشكل أكبر ومستمر على كل دولة على حدة مع إلحاق ضرر بالدول الأضعف».

هولاند مستقبلا ماريو مونتي في «فيلا مداما»

ونقلت صحيفة الغارديان البريطانية احدى الصحف الست الكبرى التي أجرت مع مونتي المقابلة قوله إنه في مثل هذا المشهد «سيتزايد سخط العامة باتجاه أوروبا». وأوضح أنه «من أجل الخروج بشكل جيد من أزمة منطقة اليورو والاقتصاد الأوروبي، هناك حاجة لتحقيق اندماج أكبر».

لكنه حذر من أنه إذا عجزت القمة عن حل المشاكل سريعا «فسيصبح الرأي العام وأيضا رأي الحكومات والبرلمان ضد هذا الاندماج الأكبر».

جاءت تصريحات مونتي بعد يوم من معارضة صندوق النقد الدولي الطريقة التي تحاول بها منطقة اليورو حل الأزمة عبر الدعوة إلى مزيد من التحرك من جانب البنك المركزي الأوروبي وانتقاد شروط حزمة إنقاذ مرتقبة للبنوك الإسبانية. ويسعى زعماء ألمانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا للعثور على أرضية مشتركة في روما لاستعادة الثقة في منطقة اليورو قبل قمة زعماء الاتحاد الأوروبي الأسبوع المقبل. وتراجعت تكاليف الاقراض عالية الخطورة للسندات الاسبانية والايطالية قليلا وسط آمال في الأسواق باتخاذ مبادرات خلال قمة بروكسل يومي 28 و29 يونيو.

وإذا ما فشلت القمة في التوصل لحلول ربما يدفع ذلك الدولتين إلى طلب برامج انقاذ سيادية في نهاية المطاف. وسيبحث الاجتماع عن سبل لتحقيق وحدة مالية ومصرفية في منطقة اليورو بشكل أسرع وربما يكون مناسبة كي تطلب اسبانيا رسميا مساعدة تصل إلى 100 مليار يورو لبنوكها التي تعاني من المشكلات.

«مالية الأوروبي» يبحثون الوحدة المصرفية ومساعدة إسبانيا

لوكسمبورغ ـ رويترز: ناقش وزراء مالية الاتحاد الأوروبي امس سبل تعزيز قطاعاتهم المصرفية وفك الارتباط بين البنوك المتعثرة والبلدان المثقلة بالديون وسط مخاوف حيال النظام المصرفي الإسباني المحاط بالمشكلات.

وحثت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد منطقة اليورو على تقديم مساعدات إلى البنوك المتعثرة مباشرة بدلا من تقديمها عبر الحكومات لكن ألمانيا ودولا أخرى تعارض مثل هذا الاقراض المباشر وهو غير ممكن بموجب القواعد المعمول بها في الوقت الحالي.

والنقاش بخصوص هذا الأمر جزء من جدل أوسع عن كيف يمكن للاتحاد الأوروبي المضي قدما نحو تحقيق «وحدة مصرفية» تشمل برنامج لضمانات الودائع على مستوى الاتحاد الأوروبي وصندوقا لانقاذ البنوك المتعثرة في محاولة لانهاء أزمة الديون السيادية المستمرة منذ عامين ونصف.

وقالت لاغارد اول من امس إنه من خلال السماح لآلية الاستقرار الأوروبية (برنامج الانقاذ التابع لمنطقة اليورو) بتقديم المساعدة إلى البنوك المتعثرة مباشرة بدلا من تقديمها للحكومات فسيحول ذلك دون تفاقم مشاكل البنك من الصعوبات التي تواجهها البلدان.

وقال وزير الاقتصاد الاسباني لويس دي جيندوس لدى وصوله إلى اجتماع اليوم إن هذا الاحتمال قد يكون قائما بالنسبة لاسبانيا التي من المقرر أن تحصل على نحو 100 مليار يورو (126 مليار دولار) من المساعدات من منطقة اليورو لانقاذ بنوكها المحاطة بالمشكلات.

وأبلغ الصحافيين «أعتقد أن إعادة رسملة البنوك أمر ممكن.. هذا احتمال قائم بشدة بالنسبة لاسبانيا إذا ما حدث تقدم في الشهور القليلة المقبلة (في هذا الصدد). عملية إعادة الرسملة ليست فورية».

إسبانيا: طلب قرض منطقة اليورو سيتم فوراً واستقرار تكاليف الإقراض

لوكسمبورغ ـ د.ب.أ: قال وزير الاقتصاد الاسباني لويس دي جويندوس في اجتماع للاتحاد الاوروبي في لوكسمبورغ ان طلب اسبانيا لمساندة من منطقة اليورو سيتم تقديمه فورا، مشيرا الى انه سيتخذ الخطوة في اقرب وقت ممكن لدى عودته الى مدريد.

وقال قبل الدخول في محادثات مع وزراء مالية الاتحاد الاوروبي: كما قلت (الخميس الماضي) سيتم فورا، وبمجرد ان اصل مدريد فسيكون خطاب طلب القرض جاهزا لتقديمه على الفور.

واضاف ان امكانية تقديم القرض مباشرة الى البنوك الاسبانية وليس عبر الحكومة في مدريد هو خيار مطروح على الطاولة.

من جهة اخرى، ظلت تكاليف الاقراض لاسبانيا مستقرة امس مع ارتفاع العائد على السندات لاجل 10 سنوات بشكل طفيف فقط بعد صدور معلومات جديدة بشأن حالة البنوك الاسبانية.

ووضعت مؤسستان للتدقيق المحاسبي بتكليف من الحكومة احتياجات اعادة رسملة البنوك عند 62 مليار يورو (79 مليار دولار) خلال ثلاث سنوات.

«موديز» تعاقب 15 مصرفاً غربياً كبيراً بينها ثلاثة فرنسية

باريس ـ أ.ف.پ: خفضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أمس الأول الخميس تصنيف 15 مصرفا غربيا كبيرا تنشط في السوق العالمي بينها الاميركيان بنك اوف اميركا وسيتي غروب اللذان باتا اعلى بدرجتين فقط من فئة المضاربة، والفرنسية بي ان بي باريبا وكريدي اغريكوف وسوسيتيه جنرال.

ويهدف قرار موديز بصورة خاصة الى تسليط الضوء على تقلب انشطتها وما ينتج عنها من مخاطر تكبد خسائر كبيرة.

وفي ختام تحقيق بدأ في منتصف فبراير، اصدرت الوكالة قرارها مساء أول من امس بشأن خمسة مصارف اميركية وثلاثة فرنسية ومصرفين سويسريين وثلاثة بريطانية ومصرف كندي وآخر ألماني. ويستهدف التخفيض الاكثر صرامة المصرفين الاميركيين بنك اوف اميركا وسيتي غروب اللذين خفضت تصنيفهما الى «بي ايه ايه 2» بفارق درجتين فقط عن فئة «المضاربة».

وأعرب سيتي غروب في بيان عن «معارضته الشديدة لتحليل موديز حول النشاط المصرفي» مؤكدا «قناعته الراسخة بأن تخفيض سيتي اعتباطي وغير مبرر اطلاقا».

وأضاف ان المستثمرين «المتطورين» لم يعودوا يعتمدون بشكل قوي على تصنيف الوكالة لتقييم مخاطر القروض.

وفيما يتعلق بالمصارف الفرنسية خفضت الوكالة درجتين تصنيف بي ان بي باريبا وكريدي اغريكول ودرجة تصنيف سوسيتيه جنرال، وباتت المصارف الثلاثة بدرجة «ايه 2».

ووزعت موديز المصارف الـ 15 على ثلاث مجموعات بحسب متانتها، وصنفت في الفئة الاولى الاكثر متانة اتش اس بي سي هولدنغ كونغ والصيني البريطاني (ايه ايه 3 مقابل ايه ايه 2 سابقا) والاميركي جي بي مورغان تشيس (ايه 2 مقابل ايه ايه 3) والكندي رويال بنك اوف كندا (ايه ايه 3 مقابل ايه ايه 1).

ورأت الوكالة انه بالرغم من حجم نشاطات هذه المصارف الثلاثة في السوق الا نها تتمتع بـ «قدرة على امتصاص الصدمات تفوق قدرة العديد من المصارف الاخرى، وهو ما يتجلى في عائدات تجنيها من نشاطات اخرى اكثر استقرارا بصورة عامة».

ورأت موديز ان هذه المؤسسات الثلاث لديها حقوق مساهمين وسيولة متينتين، مع الاشارة الى ان انكشافها على ديون دول منطقة اليورو التي تواجه صعوبات وعلى مصارف هذه الدول «تحت السيطرة». وفي الطرف الآخر من التصنيف في الفئة الثالثة الاقل متانة تأتي المصارف الاميركية سيتي غروب ومورغان ستانلي وبنك اوف اميركا والبريطاني رويال بنك اوف سكوتلاند. ورد رويال بنك اوف سكوتلاند في بيان ابدى فيه «معارضته» تخفيض تصنيفه معتبرا ان الوكالة «لاتزال تنظر الى الماضي» و«لا تأخذ بالاعتبار التعديلات الجوهرية التي اجرتها المجموعة على صعيد الحصيلة والارصدة وتقييم المخاطر».

وفي بيان منفصل، اعلنت الوكالة ايضا تخفيض تصنيف الدين البعيد المدى لشركة لويدز درجة، وردت الشركة فاعتبرت ان «هذا التغيير لن يكون له سوى تأثير محدود على كلفة تمويلها» مشيرة الى ان موديز «اكدت ان تصنيفها على المدى القريب لم يتغير». ورأت موديز ان انشطة هذه المؤسسات في السوق لم تكن مرضية على صعيد ادارة المخاطر، او اتسمت بتقلبات شديدة.

وفي الوقت نفسه، فان عائداتها من انشطة اخرى ادنى حجما وأقل استقرارا من المصارف الكبرى المنافسة لها.

ورد مصرف مورغان ستانلي الذي حقق انتصارا نسبيا اذ كان من المتوقع تخفيضه بحدة اكبر، مشيرا في بيان الى ان تصنيف موديز الجديد جاء «أفضل بثلاث درجات مما كانت اشارت اليه اساسا» مضيفا ان هذا التصنيف «لا يعكس تماما الخطوات الاستراتيجية التي اتخذتها (المجموعة) في السنوات الاخيرة». وتأتي المصارف الثلاثة الفرنسية المشمولة بقرار موديز في الفئتين الثانية والثالثة، بحسب متانتها.

وبذلك باتت موديز الاكثر صرامة بين وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى حيال المصارف الفرنسية، حيث يصنف بي ان بي باريبا اعلى بدرجتين (ايه ايه ـ) لدى ستاندارد اند بورز وأعلى بدرجة (ايه +) لدى فيتش.

وتبرر موديز قرارها بشأن هذا المصرف الفرنسي بحصة انشطة السوق في عائداته واعتماده القوي على التمويل القريب المدى وضعف سيولته بالنسبة الى كبار منافسيه. ومن العوامل التي تضعف موقع المصرف بنظر موديز انكشافه الكبير على الاقتصادات «الخاضعة للضغوط» في منطقة اليورو وعلى الاخص ايطاليا من خلال فرعه «بي ان ال». ورد بي ان بي باريبا منتقدا موديز لـ «عدم اخذها في الاعتبار بشكل كاف» حجم السيولة التي في متناوله والخطة التي اقرها للتكيف مع الظروف والتي ستسمح له في نهاية 2012 برفع «النواة الصلبة» لحقوق مساهميه الى احد اعلى المستويات في العالم. وأوردت موديز الحجج ذاتها لتبرير قرارها بالنسبة للمصرفين الفرنسيين الآخرين غير انها كانت اكثر صرامة حيال كريدي اغريكول، الوحيد الذي حددت له توقعات سلبية فيما ابقت على توقعات مستقرة للمصرفين الآخرين.

وبررت هذا التمييز لكريدي اغريكول بانكشافه الاكبر على ديون اليونان ومخاطر خروج هذا البلد من منطقة اليورو.

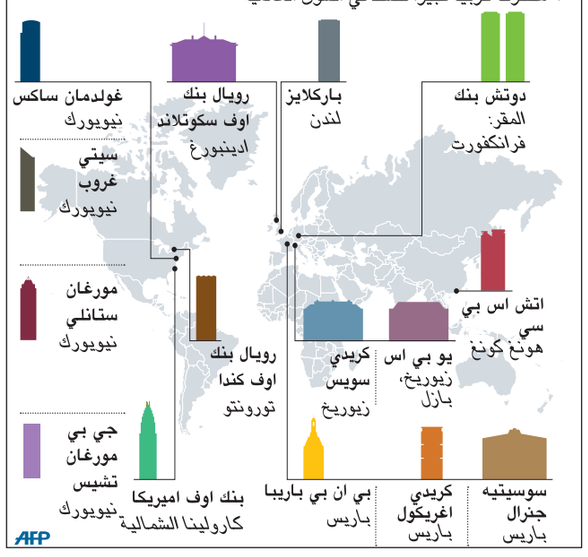

تراجع ثقة الشركات في الاقتصاد الألماني الشهر الجاري

ميونخ ـ د.ب.أ: تراجعت ثقة الشركات في ألمانيا خلال يونيو الجاري مع انخفاض مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن معهد إيفو للأبحاث الاقتصادية بأكثر من المتوقع امس بمقدار 1,6 نقطة ليصل إلى 105,3 نقاط.

وكان محللون استطلعت أراءهم الخدمة الاقتصادية لوكالة الأنباء الألمانية (د ب أ – أيه إف إكس) أشاروا إلى تراجع أقل حدة للمؤشر ليبلغ 105,8 نقطة.

ويستند مؤشر المعهد الذي يتخذ من ميونيخ مقرا له على استطلاع رأي 7 آلاف مسؤول تنفيذي بالشركات.

وهذا هو الشهر الثاني على التوالي من انخفاض المؤشر الذي انخفض إلى 106,9 نقاط في مايو.

وتتراجع الثقة في ظل تخوف الشركات من انخفاض الطلبات والصادرات بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو.

«موديز»: الاقتصاد الهندي يواجه الركود التضخمي

نيودلهي ـ أ.ش.أ: ذكرت مجلة «البولتيكل إيفنز» الأسبوعية أن وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني قالت إن الاقتصاد الهندي يواجه الركود التضخمي بسبب بطء النمو وارتفاع التضخم، محذرة البنك المركزي الهندي من اتخاذه موقفا عنيدا فيما يتعلق بخفض معدلات الفائدة. وأضافت نقلا عن جلين ليفين كبير المحللين الاقتصاديين في وكالة موديز: «أن الانخفاض في قيمة عملة الروبية دفع الأسعار للارتفاع خاصة السلع والمنتجات المستوردة»، مشيرا إلى أن أرقام التضخم مدفوعة بعوامل الطلب بينما تنخفض العملة، ولذا فإنه من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي للهند، وأن البنك المركزي يمكن أن يقوم بخفض معدلات الفائدة وإلا فسيضع المزيد من الضغوط على التضخم.

انخفاض أسهم البنوك البريطانية بعد قرار «موديز»

لندن ـ كونا: انخفضت اسهم معظم البنوك البريطانية في افتتاح تعاملات بورصة لندن صباح امس وذلك بعد قرار وكالة «موديز» الليلة قبل الماضية خفض التصنيف الائتماني لـ 15 هيئة ومؤسسة مالية عالمية منها اربعة بنوك بريطانية كبرى.

وانخفضت اسهم بنك «رويل بنك اوف سكوتلند» بمعدل 1,2٪ وباركليز بنسبة 0,6٪، في حين انخفضت اسهم ايتش اس بي سي كبرى البنوك الاوروبية بنسبة 0,32٪، بينما لم تسجل اسهم لويدز بنك اي خسائر رغم تخفيض تصنيفه الائتماني.

واعتبر رويل بنك اوف سكوتلند في بيان صحافي ان تصنيف وكالة «موديز» الجديد لا يأخذ بعين الاعتبار حجم الارباح التي حققها البنك ونجاحه في اعادة التوازن الى قائمة الميزانية والتمويل والمخاطر.

واكد ان قرار «موديز» تخفيض تصنيفه بدرجة واحدة سيكلفه خسائر بقيمة تسعة مليارات جنيه استرليني من اجل تمويل فوائد الديون.

وكان التصنيف الجديد خفض تصنيف البنوك البريطانية بدرجة واحدة باستثناء باركليز الذي خفض تصنيفه الائتماني بدرجتين بسبب ما اعتبرته «موديز» تعرض تلك البنوك الى تبعات ازمة الديون في منطقة العملة الاوروبية المشتركة (يورو).

كما شمل القرار خفض التصنيف الائتماني لبنوك ومؤسسات عالمية في الولايات المتحدة الأميركية وكندا اضافة الى فرنسا والمانيا.

تانكان: المصنعون اليابانيون ما زالوا متشائمين

طوكيو ـ رويترز: أظهر مسح أجرته «رويترز» ان تقرير تانكان الذي يصدره بنك اليابان المركزي المرتقب قد يظهر أن المصنعين مازالوا متشائمين إزاء مناخ الأعمال في الأشهر الثلاثة المقبلة مع استمرار أزمة الديون في اوروبا وتأثر اليابان بتراجع الاسواق الخارجية.

وأظهر الاستطلاع الذي شمل 24 اقتصاديا ان قوة الطلب المحلي على خلفية إعادة إعمار شمال شرق البلاد الذي تضرر من زلزال العام الماضي ساعد على استمرار انتعاش قطاع الخدمات. ومن المتوقع أن يورد المصنعون وغير المصنعين توقعات حذرة عن الاشهر الثلاثة المقبلة ما يشير إلى أن الانتعاش في اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم سيكون بطيئا.

ومن المتوقع أن يظل مؤشر تانكان لمعنويات كبار المصنعين في شهر يونيو مستقرا على ناقص اربعة ومن المتوقع ان يرتفع المؤشر في سبتمبر نقطة واحدة إلى ناقص ثلاثة.

ويعكس تقرير تانكان اتجاهات النمو العامة في الاقتصاد وهو من أهم المؤشرات في اليابان لقياس السياسات، وسيصدر التقرير يوم الثاني من يوليو.

..وطوكيو أغلى مدن العالم للمقيمين الأجانب

باريس ـ أ.ف.پ: تبقى طوكيو اغلى مدينة في العالم للمقيمين الاجانب في 2012 مع ان اليابان شهدت اقل نسبة تضخم في المنطقة على ما اظهرت دراسة لشركة الاستشارات البريطانية «اي سي ايه».

وأتت ثلاث مدن سويسرية بين اغلى عشر مدن في العالم وهي جنيف وزيوريخ وبرن. وقد غابت لندن في المقابل عن قائمة اغلى خمسين مدينة.

وجاء في الدراسة التي تعتمد على سلة متوسطة من السلع الاستهلاكية والخدمات الشائعة في صفوف المقيمين الاجانب في اكثر من 400 مدينة في العالم، ان اوسلو هي اغلى مدينة في اوروبا والثانية في العالم، الا ان غالبية دول اوروبا تراجعت في الترتيب. فباريس تراجعت بشكل ملحوظ من المرتبة 21 الى المرتبة 34 وقد تجاوزتها الكثير من المدن مثل بكين وشانغهاي وسنغافورة فضلا عن مدن يابانية متفرقة.

وأوضحت شركة «اي سي ايه» ان السبب الرئيسي في التراجع «عائد الى تراجع سعر صرف اليورو في مقابل الدولار وعملات اخرى». وحلت العاصمة الصينية هذه السنة في المرتبة العشرين وشانغهاي في المرتبة السادسة والعشرين.

وقد اتت كل المدن الاسترالية الكبرى ضمن اغلى 25 مدينة في العالم بسبب استمرار التضخم وسعر صرف الدولار الاسترالي القوي في مقابل العملات الاخرى.

تصنيف اغلى عشر مدن في العالم:

- طوكيو (اليابان)
- اوسلو (النرويج)
- ناغويا (اليابان)
- لواندا (انغولا)
- ستافانغر (النرويج)
- يوكوهاما (اليابان)
- جنيف (سويسرا)
- كوبي (اليابان)
- زيوريخ (سويسرا)
- برن (سويسرا)

«دويتشه تليكوم»: خطة لشطب 1300 وظيفة

برلين ـ د.ب.أ: قالت شركة دويتشه تليكوم الألمانية أكبر مجموعة للاتصالات في أوروبا، والتي تشهد انكماشا منذ أكثر من عشر سنوات إنها ستلغي 1300 وظيفة أخرى وستتخلص من أجزاء من مقراتها العالمية في العاصمة الألمانية السابقة بون.

وقالت شركة الاتصالات الألمانية العملاقة التي تمتلك مجموعة «تي موبايل» الأميركية لاتصالات الهاتف المحمول، فضلا عن معظم الاتصالات المحلية في ألمانيا، إنه سيتم تخفيف جزء من شطب الوظائف عبر نقل موظفين إلى وظائف جديدة.

يعمل لدى الشركة حاليا 120 ألف عامل في ألمانيا، بينهم حوالي 4 آلاف عامل بمقراتها بعد سلسلة من شطب الوظائف.

وقال متحدث باسم الشركة، انه سيتم شطب ما يصل إلى 1300 وظيفة في بون بحلول عام 2015.

الدولار يتشبث بمكاسبه أمام اليورو

لندن ـ رويترز: تشبث الدولار بمكاسبه أمام معظم العملات الرئيسية أمس بعد أن خفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني لخمسة عشر بنكا كبيرا بينما دفعت المخاوف حيال النمو العالمي المستثمرين إلى البحث عن ملاذ آمن في العملة الأميركية. وتعرض اليورو لضغوط وظل فوق أدنى مستوياته في أكثر من أسبوع أمام الدولار بعد أن ذكرت بيانات ألمانية قاتمة عن معنويات قطاع الأعمال المستثمرين بأن أكبر اقتصاد في أوروبا يعاني أيضا بسبب أزمة ديون المنطقة. وبلغ اليورو 1,2550 دولار بفارق كبير عن أعلى مستوياته في شهر الذي سجله عند 1,2748 دولار بعد أن سجل أدنى مستوى في الجلسة عند 1,2519 دولار على منصة التداول الالكتروني إي.بي.اس امس، واستقر مؤشر الدولار عند 82,310 بعد ارتفاعه إلى 82,465 مسجلا أعلى مستوياته منذ 13 يونيو.

والمؤشر في طريقه لتحقيق أكبر مكسب أسبوعي منذ بداية مايو بعد أن سجل أكبر صعود له في أكثر من ثلاثة شهور اول من امس، وحوم الدولار قرب أعلى مستوياته في خمسة أسابيع أمام الين البالغ 80,525 ينا، وجرى تداوله عند 80,34 ينا مرتفعا 0,1 ٪ عن الإغلاق السابق.